جـامعة الدول العربية : ثمانون عاماً من العمل العربي المشـترك

الأمانــة العامــة

أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

كلمة

سعادة السفير/ محمد سفيان برّاح

سفير الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بالقاهرة

ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية

فـي

اجتماع المجلـس الاقتصـادي والاجتماعـي

الدورة العاديـة (116)

على المستوى الوزاري

الأمانة العامة: 3 سبتمبر/ أيلول 2025

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

أصحاب المعالي والسعادة رؤساء الوفود،

معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية،

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة، الحضور الكريم،

يسعدني في مستهل كلمتي أن أتوجه بخالص التهاني وأطيب التمنيات إلى معالي السيد سمير عبيد، وزير التجارة وتنمية الصادرات بالجمهورية التونسية الشقيقة، بمناسبة توليه رئاسة هذه الدورة، راجياً له كل التوفيق والنجاح في قيادة أعمالها، ومتمنياً للجمهورية التونسية الشقيقة المزيد من التقدم والازدهار.

كما يطيب لي أن أعرب عن بالغ الشكر والتقدير لسعادة السيد يوسف عبد الله الحمود، وكيل وزارة المالية والاقتصاد بمملكة البحرين الشقيقة، على ما أبداه من حكمة واقتدار في رئاسة أعمال الدورة السابقة، وما قدّمه من جهود قيّمة كان لها أثر ملموس في إنجاحها.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أجدد عميق الامتنان لمعالي السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، ولأطقم الأمانة العامة كافة، على ما بذلوه من جهد متواصل و تنظيم محكم، مكّن من انعقاد هذه الدورة الهامة في أفضل الظروف، وأسهم في تهيئة مناخ ملائم للحوار البنّاء والتعاون المثمر.

أصحاب المعالي والسعادة،

نجتمع اليوم في ظرف تختلط فيه تعقيدات المشهد الدولي بتحديات إقليمية جسيمة، لتضع أمتنا العربية أمام امتحان يقتضي منا أن نرتقي إلى مستوى اللحظة، فنُحسن صياغة ردّ جماعي قادر على مواجهة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة، وفي الوقت ذاته نمضي بخطى ثابتة نحو آفاق التنمية المستدامة التي تحصّن أمننا الاقتصادي والاجتماعي وتفتح أمام شعوبنا أبواب الأمل في مستقبل أفضل.

وإن الجزائر، المؤمنة بأن التكامل العربي هو السبيل الأوحد لصون مصالحنا المشتركة وتعزيز مكانتنا بين الأمم، تجعل من التعاون الاقتصادي والاجتماعي ركيزة أساسية في رؤيتها الشاملة، رؤية تستلهم قيم التضامن، وتدرك أن المواطن العربي يجب أن يكون محور السياسات وغايتها الأسمى.

ومن هذا المنطلق، تؤكد الجزائر أن مواجهة التحديات الكبرى، من أمن غذائي وطاقوي وتغيرات مناخية وندرة مياه، تستدعي بلورة رؤية عربية موحدة قوامها استثمار الإمكانات الوطنية، وتعميق التعاون البيني، والتحرر من قيود التبعية للخارج.

وهي، انطلاقاً من تجربتها وخبرتها، على استعداد لتقاسم ما راكمته من معارف في هذه المجالات، فضلاً عن جوانب أخرى مثل الزراعة المستدامة والزراعة الصحراوية وتقنيات الري الحديثة، إسهاماً منها في بناء مستقبل عربي متكامل، يحقق التنمية المنشودة ويكرّس قيم التضامن، ويُعيد لأمتنا دورها الفاعل في رسم ملامح الغد.

أصحاب المعالي والسعادة،

إن التحولات المتسارعة والعميقة التي يشهدها العالم في مجالي الطاقة والرقمنة لم تعد تتيح لنا رفاهية الانتظار أو التردد، بل تفرض علينا أن نكون شركاء فاعلين في صياغة معالم الاقتصاد العالمي الجديد.

وهنا، تضع الجزائر بصمتها الريادية من خلال رؤيتها الطموحة للانتقال الطاقوي، جاعلة من الشمس العربية مصدراً للنور والازدهار، عبر مشاريع كبرى لإنتاج الكهرباء النظيفة وتصديرها، تضاف إلى تلك المعتمدة من دول عربية أخرى، في رسالة واضحة بأن منطقتنا قادرة على أن تكون مصدراً للحلول لا ساحةً للأزمات.

ومن هذا المنطلق، تؤكد الجزائر دعمها الثابت للمبادرات العربية التي تهدف إلى تعزيز الربط الكهربائي، إيماناً منها بأن تكامل طاقاتنا هو السبيل الأمثل لصون استقلالنا الاقتصادي وترسيخ سيادتنا الجماعية.

وفي مجال التكنولوجيا الرقمية، ترى الجزائر أن التحول الرقمي ليس مجرد خيار تكنولوجي، بل رافعة حضارية تحمل في طياتها وعود النمو، وتفتح أمام شبابنا العربي أبواب الابتكار وريادة الأعمال، بما يجعلهم الفاعلين الأوائل في صياغة الغد.

ومن هنا، تدعو الجزائر إلى تفعيل الاستراتيجية العربية للاقتصاد الرقمي، وإلى استثمار جاد في البنية التحتية الحديثة والتعليم النوعي والبحث العلمي، حتى نصنع معاً اقتصاداً عربياً معرفياً يُنافس ولا يستهلك، يُبدع ولا يقتفي.

ولأن الرؤى الكبرى لا تستقيم من دون بيئة تشريعية مستقرة ومناخ استثماري مُحفّز، من دواعي فخرنا واعتزازنا أن فازت الجزائر مؤخراً بجائزة "بطل سياسات ريادة الأعمال" خلال المنتدى العالمي لريادة الأعمال (GEC)، وهو في حد ذاته اعتراف بالرؤية المتكاملة والطموحة لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبّون، نحو اقتصاد يقوم على المعرفة والابتكار، ويجعل من الجزائر حاضنةً للتجارب الناجحة، وقاطرةً لمشروع عربي طموح ينفتح على المستقبل بوعي وثقة.

وإن الجزائر، إذ تفخر بهذه الريادة، فإنها تراها مسؤوليةً قبل أن تكون إنجازاً، ومسؤوليتها أن تضع خبرتها وتجربتها في متناول أشقائها، حتى يكون طريقنا العربي نحو التنمية المستدامة طريقاً مشتركاً، عنوانه التضامن، وغاياته العزة والسيادة والازدهار.

أصحاب المعالي والسعادة،

إن التكامل العربي الحقّ لا يستقيم إلا متى اقترن بالتضامن الفعّال مع أشقائنا من الدول الأقل نمواً أو تلك التي أرهقتها الأزمات، فمصير أمتنا لا يُبنى على تفاوت القدرات بل على وحدة الموقف وتكافل الجهود.

وفي هذا الإطار، تؤكد الجزائر من جديد التزامها الثابت والأصيل بدعم الدول العربية الشقيقة التي تواجه صعوبات ناجمة عن محدودية الإمكانيات أو ثقل الأزمات، وذلك في حدود ما تسمح به قدراتها المتاحة. وينبع هذا الموقف من قناعة راسخة بأن قوة الأمة العربية تقاس بمدى تمكين أضعف حلقاتها من الاعتماد في مسار نموها على الدول الأكثر قدرة. كما تشدد الجزائر على أهمية تفعيل آلية التمويل العربي المشترك باعتبارها أداة عملية وفعّالة لتعزيز مسارات التنمية المستدامة في هذه الدول، بما يساعدها على تجاوز التحديات وترسيخ مقومات الصمود الاقتصادي والاجتماعي.

وتؤكد الجزائر عزمها الثابت على مواصلة الإسهام في البرامج الاجتماعية الإقليمية، لا سيما في مجالات الصحة والتعليم وتمكين المرأة وحماية الطفولة، باعتبارها ركائز جوهرية لأي مشروع نهضوي عربي شامل، وأسساً لا غنى عنها لبناء مستقبل يقوم على العدالة والكرامة والمساواة بين أبناء الأمة الواحدة.

وعلى ذات النهج، تضع الجزائر القضية الفلسطينية العادلة في صميم أولوياتها، انطلاقاً من قناعتها بأن فلسطين هي بوصلة الضمير العربي والإنساني وامتحان صدقيته.

ومن هنا، تُجدّد الجزائر إدانتها المطلقة للعدوان الإسرائيلي الغاشم والمتواصل على قطاع غزة، وتستنكر بأشد العبارات جرائم الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، وما يمارسه من سياسات تطهير عرقي، وتدمير ممنهج، ومساعٍ محمومة لطمس الهوية الوطنية الفلسطينية والمساس بالمقدسات الإسلامية والمسيحية.

إن الجزائر تعتبر هذه الممارسات جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، تستوجب مساءلة دولية عاجلة، وترفض رفضاً قاطعاً أي محاولات لتكريس الأمر الواقع بالقوة أو شرعنة الاحتلال تحت أي ذريعة.

وفي المقابل، تؤكد الجزائر تمسكها الصلب بحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في إقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من جوان 1967 وعاصمتها القدس الشريف، استناداً إلى قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، وتدعو بلهجة لا لبس فيها إلى تفعيل العمل العربي الجماعي لحماية الشعب الفلسطيني وتعزيز صموده، معتبرة أن التخاذل في هذا الموقف هو تخاذل عن جوهر الهوية العربية وواجبها التاريخي.

وبنفس الروح، لا تنفصل رؤية الجزائر عن هموم أشقائها العرب الذين يواجهون تحديات بالغة التعقيد في السودان وليبيا واليمن وسوريا ولبنان، حيث تؤكد تضامنها الصادق واستعدادها للمساهمة في التخفيف من معاناة شعوبها، ودعم جهود إعادة البناء المؤسساتي وتعزيز القدرات البشرية، بما يصون وحدة هذه الدول وسيادتها ويسهم في استعادة الاستقرار وبعث التنمية.

وتُشدّد الجزائر في هذا المقام على أن أي دعم حقيقي وصادق لا يكون إلا في إطار احترام سيادة هذه الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، واعتماد الحوار الشامل كخيار وسبيل لتحقيق السلام العادل والاستقرار الدائم.

السيدات والسادة،

في سياق اضطلاعها بدورها المحوري في تعزيز منظومة العمل العربي المشترك، كانت الجزائر خلال عام 2025 قِبلةً لفعاليات عربية ودولية كبرى في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، حيث احتضنت الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية في شهر ماي تحت شعار "تنويع الاقتصادات، إثراء الحياة"، كما نظمت المنتدى العربي الرابع من أجل المساواة بالشراكة مع الإسكوا في جوان، لمناقشة قضايا الحماية الاجتماعية ومعالجة تحديات عدم المساواة، لتليها استضافة المؤتمر العربي الاكتواري الثالث في جويلية، الذي ركز على تعزيز قدرة المجتمعات على مواجهة المخاطر الاقتصادية والاجتماعية.

وانطلاقاً من هذه التجربة الغنية، تؤكد الجزائر أن ما تحتاجه أمتنا اليوم ليس المزيد من القرارات المؤجلة، بل إرادة جماعية لتحويل الأقوال إلى أفعال، عبر تفعيل قررات القمم الاقتصادية والاجتماعية العربية السابقة، والارتقاء بأداء مؤسسات العمل العربي المشترك، وإصلاح منظومته على أسس من الشفافية والتكامل، بما يجعلها أكثر قدرة على صياغة حلول عملية وتقديم نتائج ملموسة تخدم التنمية وتعزز الأمن العربي بمفهومه الشامل.

وفي هذا الإطار، تولي الجزائر أهمية خاصة لدعم فرق العمل الأربعة المنبثقة عن اللجنة مفتوحة العضوية حول الإصلاح وتطوير العمل العربي المشترك، باعتبارها أداة عملية لترجمة الإرادة السياسية في الإصلاح إلى خطوات تنفيذية قادرة على إحداث أثر مباشر على مسارات التنمية، وتعزيز ركائز الأمن العربي بمفهومه الشامل، الاقتصادي والاجتماعي والإنساني.

وفي الختام، تجدد الجزائر التزامها الثابت بقيم التعاون والتضامن العربي، معربة عن استعدادها الكامل للإسهام الفاعل في جهود التنمية والشراكة وصياغة مستقبل عربي مشترك، إيماناً منها بأن وحدتنا ليست مجرد شعار، بل هي السبيل الأمثل لتحقيق طموحات شعوبنا في الكرامة والتقدم والازدهار.

أشكركم على حسن الإصغاء،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.